

من وزير المالية

إلى

الموضوع: حول معالم تسجيل عقود صفقات
المرجع: مكتبكم بتاريخ 14 فيفري 2013

لقد أؤدتم بمقتضى مكتبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه أنه في إطار تزويد المصالح المختلفة للإدارة التونسية بالمحروقات قمت بإبرام عقد صفقة عامة خماسية يشمل الفترة الممتدة من 1 جانفي 2010 إلى 31 ديسمبر 2014، مسجل بالقباضة المالية بنهج إنقلترا بتاريخ 17 فيفري 2010، ولتجسيم الصفقة المذكورة تقومون سنويا بإبرام عقود صفقات تزود سنوية تصل إلى 1400 صفقة.

وباعتبار أن العقود المجسمة لهذه الصفقات تعتبر تواملا للصفقة العامة التي تم إبرامها في إطار النظام القديم لتسجيل الصفقات فقد طلبتم مواصلة تسجيل عقود صفقات التزود السنوية بعنوان سنتي 2013 و 2014 حسب نفس نظام التسجيل.

وجوابا، يشرفني إعلامكم بما يلي:

حيث تم تسجيل عقد الصفقة العامة الخماسية في 17 فيفري 2010 أي قبل دخول النظام الجديد لتسجيل عقود الصفقات حيز التنفيذ،

وباعتبار أن عقود صفقات التزود السنوية موضوع التساؤل تدخل في إطار تنفيذ الصفقة العامة الخماسية المذكورة أعلاه فإنها تخضع لنظام تسجيل الصفقات الجاري به العمل إلى موفى سنة 2012 والمتمثل في التسجيل بالمعلوم القار المحدد بـ 20 ديناراً عن كل صفحة من كل نسخة مع معلوم استخلاص أقصى محدد بـ 2% من قيمة الصفقة باعتبار كل المعالم والأداءات المستوجبة.

وتقبلوا سيدي، فائق عبارات التقدير والإحترام.

والسلام

عن وزير المالية وبتفويض منه

المدير العام للدراسات
والتشريع الجبائي

الإمضاء: حبيبة جراد اللواتي